

في الواجهة

متولك حكومة الرئيس حسام دياب
أمام مجلس النواب، قبل نيلها الثقة،
لمناقشة مشروع قانون موازنة
2020، سابقة في الحياة الدستورية
اللبنانية. لم يهدف هذا اتفاق الطائف
تقاطع بين موازنة في عهدة
البرلمان وحكومة جديدة لم تلك
ثقتها بعد

نقولاً ناصياً

أثير في الأيام الأخيرة جدل واسع، سياسي ودستوري، من حول التنازع
البرلمان لمناقشة الموازنة والتصويت
عليها قبل نيل الحكومة الجديدة
الثقة، وهي التي ستمثل امامه من
دون أن تكون قد وضعت المشروع ولا
اطلعت عليه ولا وافقت، وتالياً تحضّل
عيب الدفاع عنه، ليس في الحكومة
الجديدة أحد من وزراء الحكومة
السابقة، وليس ثمة استعداد معلن
حتى الآن على الأقل لدى رئيسها
حسان دياب، ولا بالتاكيد لدى رئيس
المجلس نبيه بري، للقبول باسترداد
الحكومة موازنة أعدتها حكومة
الرئيس سعد الحريري لتعديلها
على الأقل.

في الساعات الثماني والأربعين
التي تسبق انعقاد جلسة الإثنين،
ناقشت اللجنة الوزارية، على هامش
بحثها في البيان الوزاري أمس،
دستورية المنول، معولة على بضعة
أراء واجتهادات تناقض وجهة نظر
رئيس البرلمان، ولا تتحسّس لانعقاد
جلسة الموازنة قبل حصول الحكومة
على الثقة، ناهيك بفكرة استرداد
الموازنة، رغم ثقل عامل الوقت، مع
أن الاسترداد تقليد متبع بين علاقة
السلطين الإستراتيجية والإجرائية في
الغالب، تفضّل كل حكومة جديدة، في
أول منول لها أمام البرلمان، استرداد
بعض مشاريع القوانين المحالة إليه
من سابقتها لإعادة مراجعتها،
ويخصّل الخيارين الآخرين: الذهاب
إلى الموازنة بعد نيل حكومته الثقة،
وضرورة التأمّن في التصويت على
موازنة سيحتلّ وزرها، ربما كان
يقضي أن تقدّرها هي بدورها.

تقرير

قيود المصارف تهدّد السلامة المرورية



(هيلم الموسوي)

رضا صوايا

قيود المصارف على التحويلات
وتجميدها التسهيلات التي كانت
تقدمها للشركات والكلفة الباهظة
لتأمين الدولارات باتت تهدّد السلامة
المرورية أيضاً، في ظلّ النقص الذي
تشهده سوق قطع غيار السيارات
بسبب القيود المصرفية التي تؤثر في
الاستيراد، قد يصبح ركوب السيارة،
أو أي وسيلة نقل أخرى، عملاً محفوفاً
بالمخاطر. نتائج هذا النقص المتزايد
بدأت تظهر من خلال اضطرار كثيرين
إلى ركن سياراتهم في الكراجات
في انتظار تأمين قطع غيار، أو لعدم
القدرة على سداد ثمنها المرتفع
بحسب سعر الصرف في السوق
الموازنة. أما الأقدح - وهو ما قد تصل
إليه خلال أسابيع - فهو تعريض
حياة السائقين والركاب للخطر في
حال فقدان بعض القطع الأساسية



موازنة 2020 تحت ولاية المجلس منذ تشرّيت الأول، ولا امر آخر بلتقمها (هيلم الموسوي)

المخرج لا يشارك حكومة دياب في
الجلسة، أو تكفي برئيسها، من غير
عرقلة إقرار التصويت على الموازنة،
إذا كان رئيس البرلمان مصراً عليه.
كذلك من المبرر وقوع أول اشتباك بين
السلطين حيال هذه المسئلة.
أما موقف بري، ففي المقلب الآخر
تماماً.
أسبوعين خلوًا، قبل صدور مراسيم

الحكومة الجديدة، عندما حذر موعداً
أول لجلسة الموازنة في 22 كانون
الثاني و23 منه، ثم بعد صدور
المراسيم في 21 كانون الثاني وإجراء
انعقاد الجلسة التي بعد غد الإثنين 27
كانون الثاني، تمسك رئيس المجلس
بوجهة نظر تركّزت على الآتي:
1 - في اعتقاده «ليس لأي حكومة
جديدة أن تباشر ممارسة الحكم

وصلاحياتها قبل نيلها الثقة التي
يمنحها لها البرلمان، كي تسمي
كياتاً دستورياً صحيحاً غير مشوب
ب«عيب».
2 - يرى أنه مقبّد بمهلة 31 كانون
الثاني لإنجاز الموازنة، وهو ما تنص
عليه المادة 32 من الدستور، ولا يسعه
1 - في اعتقاده «ليس لأي حكومة
جديدة أن تباشر ممارسة الحكم

برّي: متولك الحكومة قبل الثقة تلزمه المادة 64

الثاني هو عقد استثنائي، نجم عن
تعذر إقرار الموازنة قبل نهاية العقد
العادي الثاني من منتصف تشرين
الأول حتى نهاية السنة.

3 - بحسب ما يدلي به بري، فإن
البرلمان تسلّم مشروع الموازنة
بمرسوم إحالة إبان حكومة الحريري
وجّهته في 21 تشرين الأول، قبل
أيام على استقالتها، وكان مقرراً
مباشرة مناقشتها في الثلث الثالث
من تشرين الأول، بالتزامن مع اندلاع
انتفاضة 17 تشرين الأول التي تعذّر
معها التنازع والمجلس واجتماع اللجنة
التأبئية للمال والموازنة التي أحيل
المشروع إليها في 26 تشرين الأول.
بيد أن ذلك - رغم انقضاء هذا الوقت
من دون مناقشتها ولا التصويت
عليها تالياً - لا يحجب رأياً لدى بري
بأن مشروع موازنة 2020 «مذ أحيل
إلى المجلس أضحي تحت ولايته،
بدعاً من اللجان وصولاً إلى الهيئة
العامة».



تملك حكومة
دياب أمام المجلس
أو لا تملك؟



بضيف إنه مذ وجّه الدعوة إلى جلسة
21 كانون الثاني لمناقشة المشروع،
في ظل حكومة تصريف الأعمال،
بات يعتبر الموازنة «أضحّت البند
الوحيد في جدول أعمال المجلس
الذي لا يسعه الخوض في أي أمر آخر
قبل التصويت عليها». قال أيضاً إن
الوصول إلى جلسة مناقشتها «كان
يحتمّ على حكومة تصريف الأعمال
- التي وضعتها - المنول أمام المجلس
لإقرارها. في حال تأليف حكومة
جديدة، فإن هذه تصبح هي المعنية
بالمنول أمام المجلس لمناقشة المشروع،
وإن لم تكن هي التي وضعته، قبل
نيلها الثقة حتى، ما دامت المادتان
32 و86 من الدستور تضعان الموازنة

ما بين منتصف تشرين الأول حتى
نهاية العقد الاستثنائي تحت ولاية
البرلمان قبل أي أمر آخر».
دل الأخطر في رأيه أن انقضاء العقد
الاستثنائي من غير التصويت على
الموازنة «يضع هذه مجدداً بين يدي
مجلس الوزراء، ومن ثم إصدار رئيس
الجمهورية مرسوماً يجعل الموازنة
نافذة وفق الصيغة التي أحيلت بها
إلى مجلس النواب في المرة الأولى.
وهو أمر يسيء إلى المجلس ويظهر
كأنه تلكا في واجبه الدستوري».

4 - استند بري إلى الفقرة الثانية في
المادة 64 التي تجيز متول حكومة
جديدة لم نل الثقة بعد أمام مجلس
النواب كونها - حتى نيلها - حكومة
تصريف أعمال على غرار الحكومة
المستقبلية التي طويت صفحاتها. وهو
ما تلحظه الفقرة الثانية، إن تورّد:
«... ولا تمارس الحكومة صلاحياتها
قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو
اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق
لتصريف الأعمال». بذلك يقول رئيس
المجلس إن منولها دستوري وملزم.

على أن وجهه نظر رئيس الحكومة
حيال تصريف الأعمال تبدو مختلفة:
تقرّ بهذا المبدأ الدستوري في المعنى
الضيق للكلمة، أي تصريف الأعمال
في ذاته بلا تشريع، من غير أن يصل
الأمر بالحكومة الجديدة إلى المنول
أمام البرلمان قبل نيل الثقة. وهو
مغزى ما أثير على هامش اجتماع
لجنة البيان الوزاري.

5 - يشدد رئيس المجلس في ضوء
الكّم الكبير من مواقف عواصم الغرب
على أولوية الموازنة، على أنها أولى
الخطوات الإصلاحية البنّوية التي
يقتضي بالحكومة الجديدة القيام
بها في أسرع وقت، دونما منحها
مهلة سماح على غرار تلك التي
سبقتها في أحوال عادية. يقول إن
الأوضاع الاستثنائية تحتم هذا
الاستعجال، وسيباسبه البرلمان
بدعاً بإقرار الموازنة. يذهب إلى أبعد
من ذلك في القول: «لو سُمح لنا في
الأشهر المتحصّرة منذ 17 تشرين
الأول بالتنازع أمام المجلس، لكان أنجز
عدداً كبيراً من القوانين الإصلاحية
المطلوبة في أدراجها. كانت أقل من
30 مشروعاً، فأضحّت الآن 53 قانوناً
موجلاً».



مخزون بعض
كبريات الشركات من
قطع الغيار يكفي
لمدة شهرين إلى
ثلاثة أشهر فقط



حتى الأسبوع الماضي، حيث بدأنا
بالتعامل مع الزبائن على أساس سعر
صرف الدولار في السوق الموازنية».
من جهته يوضح سمير الزعيم،
مدير التسويق في «شركة الزعيم
المتحدة» لقطع غيار السيارات
اليابانية والكورية أن «حجم طلبات

مؤسس جمعية «يازا» زياد عقل حدّر
من «العواقب الكبيرة للنقص في قطع
غيار السيارات والإطارات وإمكانية
عدم القدرة على استيراد قطع جديدة،
وهو ما يشكل خطراً حقيقياً وجدياً
على السلامة المرورية وحياة السائقين
والركاب. فالمسألة ليست بسيطة ولا
يمكن التعامل معها باستخفاف كما
لو أنها من الكماليات».



مجلس الإنماء والإعمار... والخضر

انخسفت الطريق يوم أمس على الكورنيش البري في محلة الروشة أثناء مرور صهرنج للمياه، فسقط داخل
حفرة كبيرة، فيما تشكّلت حفرة أخرى مماثلة بالقرب منها أيضاً. المشهد مكرّر، فمنذ نحو أربعة أيام انخسف
الرصيف بالقرب من مقهى «بيت ورد» في المحلة نفسها. ويوم أمس، أرسل محافظ مدينة بيروت زياد شبيب
كتاباً إلى مجلس الإنماء والإعمار تعقيباً على الكتاب السابق الذي كان قد وجّهه إليه حين حدوث الانخساف
الأول، من دون أن يلقى أي جواب تحفي. ويطلب في الكتاب الذي حصلت عليه «الأخبار» اتخاذ الإجراءات اللازمة
للتأكد من عدم وجود أي عيوب في تصميم وتنفيذ الخطوط الواردة في محطة الضخ (PS1) أو الصادرة منها
والتي بوشر باستخدامها منذ حوالي 10 أيام، والعمل على إصلاح ومعالجة هذه العيوب لتأمين السلامة العامة.
يتحدث الكتاب عن طلب «الجهاز الفني في الإدارة البلدية خلال الاجتماع مع المهندس طلال فرحات تزويد
الإدارة بالحلول المطروحة لمعالجة انخساف الرصيف (أي منذ 4 أيام) ولم يرده أي جواب». فمجلس الإنماء
والإعمار هو «الجهة المسؤولة عن خطوط الصرف الصحي ضمن الشوارع الرئيسية، وبدأ الانخساف يتكرّر منذ
أن باشر المجلس بتشغيل محطة الضخ ضمن منطقة رأس بيروت العقارية»، علماً بأن الإنماء والإعمار لم يسلم
المحطة المذكورة والخطوط التابعة لها بعد إلى مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان.

(الأخبار)

(الصورة مروان بو حيدر)

بنك عوده يعزّز مكانته الماليّة

زيادة الأموال الخاصّة الأساسيّة

مفاوضات لبيع بنك عوده مصر

باشر بنك عوده بقبول مقدمات نقدية بالدولار الأميركي من مساهميه، حملة أسهم البنك العادية، تنفيذاً للمرحلة الأولى من
تصميم مصرف لبنان الوسيط رقم 532. وقد أعرب مسبقاً مساهمون يملكون أكثرية رأسمال المصرف، عن نيتهم المشاركة في
هذه المقدمات، تجديداً لالتزامهم الوقوف إلى جانب المصرف ولبنان، خصوصاً في الظروف الاستثنائية التي يمرّ بها. كما أنّ سائر
المساهمين مدعوون للمشاركة في المقدمات النقدية لزيادة الأموال الخاصّة الأساسية (Common Equity Tier One) بما
يعادل 10% من حقوق حملة الأسهم العادية.

تتضمّن شروط المقدمات النقدية، الموضوعه من مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في 26 كانون الأول 2019، إمكانية تحويلها
إلى أسهم عادية في رأسمال المصرف. ويجري التحويل بالتزامن مع قبول المقدمات النقدية النهائي من قبل الجمعية العمومية
غير العادية للمساهمين المدعوة للاعتماد في 20 شباط 2020.

إلى ذلك، يجري بنك عوده حالياً مفاوضات حصرية مع بنك أبو ظبي الأول (First Abu Dhabi Bank) لبيع مصرفه التابع في
مصر، على أن يخضع أي اتفاق نهائي لموافقة السلطات الرقابية والتنظيمية، وبخاصة البنك المركزي المصري، وأن يتم بناء على
توجيهاته وتعليماته، وتوجيهات مصرف لبنان، ووفق القوانين التي يخضع لها بنك عوده في مصر ولبنان.

وقد ارتأت بنك عوده اقتصار المناقشات حصرياً على طرف واحد، هو بنك أبو ظبي الأول، بعد الأخذ في الاعتبار استمرارية
العمل ومصالح أصحاب الحقوق لدى بنك عوده مصر، إضافة إلى الأثر الإيجابي المتوقع لهذه العملية على تطوير أعمال البنك
في المستقبل.

والمكانة الإقليمية الرائدة لبنك أبو ظبي الأول، وموارده المميّزة والمميّنة لمقدرته على إنجاز العملية ضمن الإطار الزمني المحدد
لها، تجعل منه طرفاً يتلام تماماً مع تطلعات عملاء بنك عوده مصر وإدارته وموظفيه. علماً أن المباحثات لا تزال في مراحلها
الأولية، ولم يتمّ التوصل إلى اتفاق نهائي بعد.

وبلغت أصول بنك عوده مصر في نهاية أيلول/سبتمبر 2019 ما مجموعه 4.4 مليار دولار أميركي، ووصل مجموع أمواله الخاصّة
إلى 427 مليون دولار. وستساهم عائدات عملية البيع في تعزيز سيولة المجموعة ومانعتها المالية. ويؤكد المصرف أن لا نية لديه
للدخول في أية مفاوضات لبيع أي من مصارفه التابعة الأخرى في الخارج.

وتعليقاً على هاتين العمليتين، قال المسؤول الرئيسي عن الشؤون المالية لمجموعة بنك عوده السيد تامر غزاله إنهما «مثابة
دليل ثقة بأداء بنك عوده المحلي والإقليمي، ومن شأنهما تقوية دوره في مواجهة التحديات الهامة التي يواجهها لبنان في الآونة
الأخيرة». وأضاف: «يسعى بنك عوده دائماً للحفاظ على متانة عالية، وعلى أموال خاصّة تتخطى المتطلبات النظامية والدولية».

وتندرج العمليتان المذكورتان في هذا السياق».

بنك عوده مصرف إقليمي له صفة المصرف الشامل. ويقدم خدمات ومنتجات مالية شاملة، منها خدمات تمويل الشركات،
ونشاطات المصرف التجاري، والعمليات المصرفية بالتجزئة، والخدمات المصرفية الخاصّة، إضافة إلى أنشطة أسواق رأس المال
والتصميم (factoring).

وفي نهاية حزيران/يونيو 2019، بلغ إجمالي موجودات بنك عوده 47.5 مليار دولار أميركي، وهو ناجم بشكل خاص عن ودائع
بقيمة 31.8 مليار دولار، فيما بلغت أمواله الخاصّة 3.8 مليار دولار. ويفوق عدد موظفي المجموعة 6200 موظف، فيما تضمّ
قاعدة مساهميه أكثر من 1500 حامل أسهم عادية وأو شهادات إيداع تمثل أسهماً عادية.

وبنك عوده هو في صدارة المجموعات المصرفية اللبنانية، ويتمّ تصنيفه في قائمة أولى المجموعات المصرفية الإقليمية. وأسهمه
مدرجة في بورصة بيروت، كما أنّ شهادات الإيداع الصادرة عنه مدرجة في كل من بورصتي بيروت ولندن